التسامح بين المفاهيم والواقع

(نـــــدوة)

نظم المعهد العربي لحـقوق الانسان يوم 6 / 7 / 1995 لقاء حول التسـامح جمع نخبة من المفكرين والجامعيين :

- د. عبد المجيد الشرفي : أستاذ الحضارة بالجامعة التونسية
- د. عبد الفتاح عمر : أستاذ بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس
- د. نور الدين تويلبي (الجزائر) : أستاذ علم النفس بكلية العلوم الإنسانية بتونس
- د. علي المحجوبي : أستاذ التاريخ بكلية العلوم الانسانية بتونس
- أدار الحوار الدكتور : الطيب البكـوش.

الطيّب البكـوش :

لم يكن اختيارنا للتسامح موضوعـا لملف العدد الثاني من المجلّة العربية لحقوق الإنسان عفـويا. فنحن كما تـعلمون في سنة قرّرت الجـمعيـة العامة للأمم المتـحدة أن تكون سنة عـالمية للتسامح وأوكلت الى منظمـة اليونسكو أمر تنسيق الأنشطة في أنحاء العالم المتـعلّقة بهذه السنة وبهذا الموضـوع. فاختيـارنا يندرج ضمن هذا المشـغل وهو مساهمة من المـعهد العربي لحـقوق الانسان في التأثير في القضايا التي يثيرها موضوع التسامح.

وقد نظمنا هذه الندوة المصغّرة لإثراء مقالات ملفّنا وتقـديم مداخل أخرى لنقاش متعدّدة أبعاده متداخلة قضاياه. ونحن ننوي اتباع هذا المنهج في ملفات أعدادنا القادمة.

إن موضوع التسـامح ليس موضوعا بديهيّا فـأوّل اشكال يمكن أن يطرح للنقاش يتعلّق بالمفهوم ذاته وبالمصطلح المستعمل للتعبـير عنه. فالتسامح الذي يقابـل بالفرنسيـة Tolérance له بالعربية عدّة حافات، يلاحظ في كثير من الاحيـان أنها حاقات لا تخلو من السلبية. فالتسامح في مستـوى اللفظة العربية كثـيرا ما يكون في ذات الوقت تسامح ترفّع أو تسـامح القوي تجاه الضعيف ويكون كذلك تسـامح الضعيف تجاه القوي، إذ لا حول له ولا قوّة فهـو يتسامح وكأنّه يتنازل عن حق في بعض الأحيان.

هذه الحافات نلاحظ وجودها بصفة عامة في مـختلف الاستعمالات للفظ قديما لكن منذ أن أصبح المصطلح مصطلحا أي منذ أن خرج من المعجم العادي إن شئنا الى المعجم الاصطلاحي توسّع مجاله الـدلالي وأصبح يشمل قبول الاخـتلاف واحترام رأي الآخـر والحق في الاختلاف السياسي والثقافي الخ..

إنّ تناولنا لهذا المفـهوم من الضروري أن يكون عـبر تحليل مخـتلف علاقاته بغـيره من المفاهيم وبالخصـوص مجموعتين من العـلاقات التي تكوّن في ما أتصوّر شـبكة العلاقات التي تحفّ بهذا المفهوم.

فمن ناحيـة مجموعة أولى من العـلاقات منجرّة عن تحديده بالايجـاب ومن هذه الناحية فإنّ التـسامح يتصـل بمفاهيم أخرى عـديدة منها اختـلاف المعتقـد والدين والاختـلاف العرقي والثقـافي والحضـاري. كما يمكن أن يكون لمفـهوم التـسامح علاقـة بمفاهيم أخـرى كالمواطنة والديمقـراطيـة والتعـامل الديمقـراطي والهـجرة وحق الـتنقل وموقع الاقـليات ودور الإعـلام فللتسامح علاقة إذن بجميع المفاهيم التي تتصل بمفاهيم حقوق الانسان عامة.

أمّا اذا حددنا مـفهوم التسامح بالسلب وهو مـا ليس تسامحا أو لا تسـامح فإنّ المفاهيم التي يمكن أن نقابله بها هي مفاهيم التعصّب والتطرّف والعنف والانغلاق والاقصاء الخ...

كما أود أن أشير عرضا الى أن البعض يرى أن مصطلح "التسامح" غير مناسب لترجمة Tolérance ويدعو الى تعويض هذا المصطلح بالاحترام واحترام الآخر الخ...

يقودني هذا التـقديم الموجـز لإشكالية المفهـوم والمصطلح في العربيـة الى طرح السؤال التالي : هل يمكن اليوم أن نكتـفي بتحديد التسامح بنقيـضه وهو التوجه السائد في مجـتمعاتنا العربية الاسـلامية خاصة أم أن للمفهوم معان ودلالات تتجاوز هذا التحديد ؟

عبد الفتـاح عمـر :

أعتقد أنه يجب الانطلاق من المعنى الذي اتصل تاريخيا بمفهوم التسامح وأن نتجاوز هذا المعنى التاريخي تاريخيا.

التسامح مصطلح ظـهر في القرون الوسطى في ظرف تميّز بتطرّف الكنيسة وتعـصبّها إزاء كل الآراء والمواقف التي تقدح في سلـطتها وتضعـها موضع شكّ. ولقـد مثّل ظهور مفـهوم التسامح خطوة هامة نحو الاعتراف بحق الاختلاف.

ولكن في بداية الأمر كـان مصطلح التسـامح يدلّ على تنازل إزاء الآخر، فهو قـبول عن مضض لما يمكن أن يصدر عن الآخر من مواقف، فالتسامح لم يكن مرتبطا بفكرة الحق بل ارتبط بفكرة التكرّم والسخاء والجود. ولكن وبدون شك ساعد هذا المفهوم بصفة موضوعية على بروز الاختلاف تدريجيا وأدّى الى معنى جديد يقوم على حق الاختلاف.

إذن مرّ مصطلح التـسامح من مرحلة التنازل الى مرحلة الاعتـراف بالحقّ ثم الى احترام هذا الحـق.

ولكن هناك بعض الإشكاليـات اللغويـة التي مازلت قـائمة في اللغـة العربيـة مثـلا يكفي التذكير بأن L'intolérance التي تقابل اللاتسـامح ترجمت بالتعصّب والتـعصبّ في حقيـقة الأمر يؤدي معنى معيّنا وهو التشبث برأي ما ورفض الابتعاد عنه. فالتعصب من الناحيـة اللغويـة هو ما يقابل Le fanatisme ويكفي هنا أن أشير الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من إعلان 25/11/1981 المتعلّق بالتـعصب الذي حاول تقديم تعريف للتـعصّب الديني بمعنى L'intolérance. ففي مصطلح هذا الاعلان تعني عبارة التعصّب والتمييز القائمان على أساس الدين أو المعتقد أي ميز أو إستثناء

او تفضيل يقـوم على أساس الدين أو المعتقـد ويكون غرضه أو أثره تعطيل او انتقـاص الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الاساسية أو التمتع بها او ممارستها على أساس من المساواة».

أريد من خلال ما تقدّم أن أؤكّـد على أن مفـهوم التسامـح تجـاوز التكرّم وأصبـح يعني في اللغة السياسيـــة وفي اللغة القـانونية احترام حق الآخر في الاختـلاف ولم يعـد يطـرح في مجال الدين فحسب بل في كل المجالات عامة، وفي مستوى حقـوق الانسان خاصة.

ولكن أريد أن أشيـر كذلك الى مناطق الغـموض التي مازالت تحـيط بهذا المفـهوم. فنحن يمكن أن نجزم بأننا تعـرّفنا بعد على كل مظاهر عـدم التسامح ولكن هل تـعرّفنا على المدى الذي يمكن أن يذهب إليه التسامح إذ أن هنالك مسائل لا يسـمح التسامح بالتسامح في شأنها وهنالك خصـوصيات ان طرحت باسم التـسامح فإنها يمـكن أن تضرب قيمـا إنسانية عـالمية وأن تخلّ بوحدة الجنس البشـري.

أعتقد أنه من الأنسب ألاّ يقع التعمق في البحث في مفـهوم التسامح، فالضبابية قد تكون أحيانا إيجابيـة وتدقيق الأمور قد يؤدّي في ظروف معينة الى تحجّرها. كـما أن التطوّر قد يقوم على الاتفاق حول ما وراء الآراء لا على الآراء في حدّ ذاتها.

علي المحجوبـــي :

أعتقد أن مفهوم التسامـح يطـرح عندما يكون التسامح في أزمـــة.

فلقـد طرح رجال الإصلاح هـذه القضيـة في تونس مـثـلا في القـرن التاسع عشـر في عصـر تميّز بالاضطهـاد وبرز ذلك في الكتاب الـذي وضـعـه خيـر الديـن سنـــة 1867 تحت عنوان «أقـوم المسالك في مـعرفة أحوال المـمالك» وقد صدر الكتـاب في فترة عرفت الخـماسي المشهور : الجراد والجـفاف والمجاعة والأوبئـة والمديونيـــة.

وقـد طرح خـيـر الدين ذلك السـؤال الأسـاسي الذي مـازال يلاحق المـفكـرين العـرب والمسلمين حول أسبـاب تقدّم الغرب وتأخر المسلمين. يرى خير الدين أن ذلك يـعود الى اختلاف النظم السـيـاسـيـة. فالـنظـم تقـوم في بلاد الغـرب علـى أســس الديمقـراطيـة وتنبني على التســامح ومبـادئ حقـوق الانسان، فـيتوفّـر الأمن والطمأنينـــة ويندفـع المواطـن الى البـذل وإقـامـــة التنميـــة والتقـدم في منـاخ من الحـرية الفكريـة والخلـق والابـداع. بينمـا في بلاد العـــرب والمسلمين ينبـني النظام السيـاسي على الحكم المطلق الذي هو مـجلبة للظلـــم ومؤذن بخراب العمـران.

فللتسامح علاقة وطيـدة بالعمران والتنمية وحقـوق الانسـان.

ونلاحظ اليوم أن إعادة طرح قـضية التسامح بمثل هذا الإلحـاح دليـل على أن القضيـة في أزمة حـيث غلبت مظاهر اللاتسـامح مظاهر التسـامح في كامل أنحـاء العالم ومـا حدث في روندا وبورندي من جرائم فظيعة ضدّ الإنسان والتطهير العرقي في البوسنة والهرسك واغتيال المثقـفين في الجزائـر والعنصرية التي يعـاني منها المهـاجرون في أوروبا، كلهـا أمثلة خـطيرة لمايحدث في عـالمنا اليوم ودليل آخر على أن طرح مـفهوم التـسامح بهذه الحـدّة هو عنوان أزمة سائدة ناتجة عن غلبة مظاهر اللاتسامح.

الطيّب البكّوش :

أودّ أن انطلق من ملاحظة الأستاذ المحجوبي حول استفحال مظاهر اللاتسامح لأطرح قضية متصلة بها وهي هذا التناقض الموجود بين الجهود الرامية الى نشر فكرة التسامح واستفحال ظاهرة اللاتسامح في العديد من المجتمعات اليوم وفي مناطق عديدة من العالم. هل يعني هذا التناقض تناقضا آخر أعمق بين القيم والواقع المعيش قد يجعل من التسامح شعارا يرفع قولا وتناقضه الممارسة اليومية. وهل ينجرّ عن ذلك خطر إفراغ هذا المفهوم رغم ضبابيته من محتواه.

عبد الفتاح عمر :

لا أعتبر شخصيا أن هنالك استفحالا لمظاهر اللاتسامح. لقد طبع اللاتسامح في مستوياته المختلفة (في العائلة والقبيلة والمجموعات السياسية الخ...) تاريخ البشرية وأدّى في أغلب الاحيان الى العنف المادي والى الهيمنة المادية والاستعمار وعدم قبول حق الآخر في الاختلاف وسيطرة منطق القوّة والعنف وهي أقصى درجات عدم التسامح.

لقد تواصلت مظاهر عدم التسامح في عصرنا ولكن ما يميّز هذا العصر هو كثرة الحديث عن هذه المظاهر حيث تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في هذا المجال.

لا توجد إذن حسب رأيي ضوابط جامدة بل هناك حركية تاريخية تسمح بطرح الفكرة أو المناداة بحقّ وتسعى الى تحقيقها في الواقع الفعلي شيئا فشيئا اعتمادا على موازين القوى والسند الذي تستند إليه الفكرة.

في عصرنا هناك قوّة هامة غير متسامحة في المستويات العالمية ولكن هنالك أيضا قوّة مضادّة في صراع مع القوّة الأولى تسعى لتطوير فكرة التسامح. وليس من باب الصدفة أن الخطاب السياسي اليوم ينطلق من ظاهرة عدم التسامح من جهة ومن فكرة التسامح من جهة أخرى لذلك أرى أن هنالك عملية تاريخية قد لا تسمح بالوصول الى الأمور المثلى ولكنها تسعى الى تطوير الحياة. واعتقد أنه بالرجوع الى التاريخ نلاحظ تطوّرا كبيرا في هذا المجال.

الطيّب البكوش :

هذه الملاحظة تدفعني الى تعديل السؤال فهل نعتبر أن الجهود المبذولة حاليا لنشر فكرة التسامح قد أثمرت وأعطت شيئا من أكلها أو أنها لم تغيّر الأوضاع وان ما يبدو لنا استفحالا إنما هو فقط تواصل لأوضاع قديمة تضخمت بفضل وسائل الاعلام ولكنها في الواقع تواصل لظواهر قديمة.

فإلى أيّ حدّ ساهمت الجهود المبذولة في الحدّ من الظاهرة دون أن نقول إنّ ثمة استفحال أو لا يوجد استفحال ؟

نور الدين تـويلبـــي :

أعتبر شخصيا أنّ هذه المجهودات غير كافية وهي تصطدم بعوائق عديدة. فلو أخذنا مثلا مسألة التنظير لمصطلح التسامح سنلاحظ صعوبة هذه العملية خاصة إذا حاولنا إدخال المفهوم في المستوى المعيش لمختلف الثقافات. ففي هذا المستوى نرى أنه داخل الجسم الثقافي والاجتماعي الواحد نجد فئات متعارضة ومتصارعة كلّ واحدة منها تعتبر نفسها متسامحة أكثر عن غيرها اعتمادا على أنماط ثقافية ودينية وسياسية. الخ...

إن ما يجري الآن في الجزائر مثال معبّر عن هذا المأزق فالاسلاميون يعتبرون أنّ مثلهم وتصوراتهم منبثقة مباشرة من القرآن الكريم الذي هو حسب رأيهم مرجع التسامح الاوحد وكل خطاب مختلف حول الديمقراطية وحقوق الانسان والتسامح هو من قبل البدعة والكفر. فنحن في مجتمعاتنا نسعى الى تحقيق نفس القيم مطلقا ولكن على مستوى الواقع الفعلي نجد شرائح متنوعة تتصادم وتتناقض جوهريا لان كل واحدة منها تعتبر أن نفس المفهوم لا بدّ وأن يؤدي الى أهداف غير الاهداف التي تصبو إليها الجماعة المعارضة. وتبعا لذلك يجب علينا أن نتعرّف على المصطلحات انطلاقا من واقعنا المعيش المتناقض والمتغيّر.

عبد المجيد الشرفي :

يبدو لي أن هناك ضرورة منهجية للتمييز بين المصطلح والمفهوم. المصطلحات وخاصة في المجالات المتعلقة بالمفاهيم الثقافية والحضارية لا ينبغي أن نبحث في جذورها اللغوية ومعانيها اذ أنها دائما وأبدا متطوّرة ولهذا يكتسب المصطلح معناه من الظرف التاريخي الذي يستعمل فيه ولنا أمثلة عديدة لمصطلحات عرّبت بطريقة ما ورغم ذلك فإن مستواها لايختلف عندما تتعلّق بمفاهيم. فهناك فرق شاسع مثلا بين الاشتراكية و Socialisme وكان من الأجدى أن نترجم Socialisme بالاجتماعية فالترجمة العربية في هذا المثال ابتعدت عن الأصل ولكن المحتوى يبقى رهين الظروف التي يستعمل فيها والتي تكسب المفهوم معاني هي التي تهمنا في هذا الموضوع. ولقد استعمل مصطلح التسامح تاريخيا في إطار ديني وما زال يكتسب هذا البعد الى يومنا رغم اكتسابه لابعاد أخرى غير دينية. ذلك أن الدين هو المبّرر أو المكسب للمعنى بالنسبة الى التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية. وقد كان المرجع الوحيد في تنظيم الانسان لحياته الخاصة والعامة. وعندما وصل الفكر البشري في عصر الأنوار بالخصوص الى اقتحام مجالات أخرى اعتبر فيها أن الانسان مسؤول عن مصيره دون أن يعود الى سلطة غيبية مطلقة وضع مفهوم التسامح في أطره الجديدة وارتبط بالعلمنة Sécularisation. وإذا ما وضعنا المفهوم في هذا الاطار نفهم الصعوبات التي يواجهها إخواننا في الجزائر ذلك أن الفكر لم يشهد مسار العلمنة وبقيت المرجعيات دينية. ولهذا فإن التسامح مرتبط بتطّور المجتمعات نحو العلمنة وتطوّر الفكر الديني هو الذي يؤدي الى وضع هذا المفهوم في إطار محدود ويكسبه معنى إيجابيا هو الذي أصبح متعارفا في أدبيات حقوق الانسان.

هل استفحل اللاتسامح في عصرنا الحالي ؟ لا أعتقد ذلك. أعتقد أن الانسان اليوم في مجتمعاتنا بالخصوص يبحث عن قيم جديدة بل هو على الأصح في دوّامة اذ أن هذه المجتمعات لم تشهد الثورة الضرورية في الفكر الديني التي يمكن أن تؤدي الى علمنة المجتمع بما تشيعه من قيم انسانوية Humaniste قيم منغرسة في الضمير الفردي والضمير الاجتماعي ومستبطنة.

ولذلك فإن الانسان في هذه الدوّامة يجهل القيم التي ينتمي إليها ولا يميّز القيم المعلمنة من القيم الدينية التقليدية.

فإن كانت هناك أزمة لمفهوم التسامح في مجتمعاتنا فإنها راجعة الى مستوى الوعي الذي بلغته هذه المجتمعات.

الطيب البكوش :

هل يمكن أن ننكر اليوم أنه في العقود الأخيرة وخاصة في السنين الاخيرة نلاحظ استفحال الخصوصيات القومية الضيقة وما تنتج عنها من مظاهر عنف متصلة بها. هذه المظاهر وغيرها هي في تناقض مع نزعة العالمية التي حاولت تكريس بعض القيم باعتبارها قيما انسانية مشتركة ويظهر ذلك جليا في جهود نشر مبادئ السلم والديمقراطية وحقوق الانسان.

عبد الفتاح عمر :

يمكن طرح مسألة التسامح من زاوية سيرورة الرأي. فالتسامح مثله مثل بقية الآراء والافكار هو نتاج سيرورة بدأت بمطالب توجهت الى الكنيسة بطريقة "وحشية" ثم بحثت هذه المطالب عن سند داخل المجتمع لحمله على استقبال هذا الرأي ودفعت المؤسّسات الى الاخذ به وإدخاله في مجال التقنين. إنه انتقال من مرحلة المطالبة "الوحشية" الى البحث عن حلول توفيقية لا تقضي على التناقض ولكنها تأخذ بعين الاعتبار تغيّر الظروف وتفاعلات موازين القوى السائدة.

لقد تطور التسامح من فكرة هامشية الى فكرة يؤخذ بها على مستوى القانون الداخلي والدولي. ولكن بما أن السّند لا يقضي على التناقض نهائيا فإن فكرة ا لتسامح مازالت الى حدّ الان موضع تنازع يأخذ على سبيل المثال شكل التنازع بين الخصوصية والعالمية. الخصوصية باعتبارها مفرّا والعالمية باعتبارها ملجأ. وهذا التناقض الواضح اليوم هو دليل على وجود تفاعلات وتحوّلات.

وإذا أخذنا ما يحدث في الجزائر مثالا فليس من باب الصدفة أن نجد هذا التشنج بين نظرة ترى أن الدّين هو الحلّ ونظرة أخرى مناقضة لها تماما لا ترى لها حلاّ في الدين وتقابله أحيانا بعداء.

يجب إذا أن نرى في فكرة التسامح هذا التطّور الذي سمح بظهور المطالبة في مختلف أشكالها.

عبد المجيد الشرفي :

إن مسألة انتقال فكرة التسامح من أقلية وشيوعها عند فئة أكبر عددا يعود الى ارتفاع مستوى الحياة وانتشار الوعي حيث بلغ الانسان درجة تسمح له بالتفكير في مصيره بدل الانهماك في الجري وراء لقمة العيش.

ولكن انتشار الوعي يؤدّي الى مطالبة واسعة بالحقوق وهي مطالبة تتعارض مع المصالح القائمة بما فيها مصالح القوى العظمى التي تحاول احتواء هذه الظاهرة. فنحن إذا إزاء انتشار كوني عالمي للتشبّع بهذه القيم الجديدة.

هناك أمثلة قد تحرجنا ولكنها من صميم الواقع. فلو أخذنا مسألة الاقليات في البلدان العربية للاحظنا أن الاكراد مثلا يطالبون اليوم بحقوقهم القومية في حين لم يطالبوا بها في الماضي بنفس الطريقة عندما كان الوعي بهذه القضية قليل الانتشار بينهم.

فانتشار الأزمات التي نعيشها اليوم هو نتاج انتشار الوعي بهذه الحقوق الجديدة التي كانت مطموسة من قبل. وعندما ينتشر الوعي بالحقوق ينتج عنه تضارب في المصالح وبحث عن توازنات جديدة وظواهر للاحتواء.

يبدو الان أن مسألة اللاتسامح مضخمة فهي ظاهرة وجدت بكثافة من قبل ولكن في مستوى اللاّوعي.

علي المحجوبي :

أعتقد أن التاريخ يسير حتما باتجاه التقدم الاّ أن التطور التاريخي يعرف عديد العقبات والأزمات التي قد تحيد بنا عن التطوّرات. والتسامح مثله مثل بقية مفاهيم عصرنا يعيش أزمة وليس من قبيل الصدف أن تطرح منظمة اليونسكو قضية التسامح بمثل هذا الالحاح وفي هذه الفترة بالذات. وتعود هذه الأزمة في مفهوم التسامح أولا وبالذات الى طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب فمن مفارقات عصرنا أن بلدان الشمال التي تعتبر نفسها منبع قيم التسامح والديمقراطية وحقوق الانسان تعمل على استفحال ظاهرة اللاتسامح في بلدان الجنوب وذلك باحكام قبضتها على مصير هذه البلدان واخضاعها اقتصاديا ونهب ثرواتها. كما أن بلدان الشمال وهي منظمة العلاقات الاقتصادية الدولية تساهم في تأخر عملية التنمية داخل بلدان الجنوب ذلك أن جهود هذه البلدان أصبحت مخصّصة في جانب كبير منها الى البحث عن حلول لمسألة الديون وفوائده التي تكبّلها.

وتؤدّي هذه الوضعية الاقتصادية الصّعبة الى مشاكل سياسية واجتماعية كبيرة تزيد من عدم استقرار بلدان الجنوب وتعمّق الهوّة بين الانظمة والشعوب وتفاقم مظاهر اللاتسامح والعنف وانتهاك أبسط حقوق الانسان.

كما أن لهذه العلاقة أثرا في تعقّد مشكلة الهجرة والعودة العنيفة لمظاهر اللاتسامح في بلدان الشمال.

كلّ هذه الامثلة تدعونا الى وضع قضية التسامح في إطارها الأساسي ألا وهو إطار العلاقات الدولية الرّاهنة.

نور الدين تويلبـــي :

أعتقد أن كلّ القيـم الثقافية العـالمية لا تكفي في الواقع لتوضيح الاشكالات التي تعيشها مجتمـعاتنا حاليا.فهذا الرجوع الى الخـصوصيات وكلّ ما هو انطولوجي بصفـة عامّة يعود الى أزمة الهوية في مجتمعاتنا. فتصوّراتنا لبعض القيم الثقافية كثيرا ما تكون متضاربة في المجتمع الواحد وداخل الفرد وبين الفرد والجماعة. فالواقع المعيش للهوّية يدلّ على صراع ثقافي داخلي. وأنا أتساءل انطلاقـا من هذا الصراع عن كيفـية التوصّل الى تصـوّر مشترك حـول بعض القيم العالمية كـالتسامح والديمقراطية وحـقوق الانسان. هذه القيم التي نصبـو اليها جميـعا نجد في مجتمعاتنا من يعـتبرها قيما دخيلة مستوردة ونرى من يجعل من اللاتسـامح قاعدة عيش يحيا بهـا ويمارسـهـا في الحيـاة اليومـية. وأعـود مـرّة أخرى الى مـثال الاسـلاميين الذين يهـدّد لا تسامحهم نحو الاخر المختلف جوهر بحثنا عن وحدة في القيم والتطلّعات. فكيف نتعامل مع هذه القيم العالمية انطلاقا من واقعنا الاجتماعي والثقافي والسياسي... وكيف نؤصّلها في ثقافتنا ؟

الطيّـب البكـــوش :

يثـير هذا النقـاش تساؤلا فـرعيـا وهو الى أي حدّ يمكن لنشـر فكرة التسـامح أن يحلّ الإشكال القائم. والتناقضات التي أشرنا إليها هل هي بدورها قادرة على المساهمة في بلورة قيم التسامح بلورة متجدّدة وقادرة على خلق توازن جديد أنسب من التوازن الحالي.

عبد المجيد الشرفـي :

هذا السؤال هام جدّا. فلقد تعوّدنا منذ خـير الدين والطهطاوي وبقية المصلحين في القرن التاسـع عشر عـلى اعتبار النظم السياسـية مسؤولة في الدّرجة الأولى على تحديث المجـتمعات. ورغم أن هذا المطلب يبـقى قائما فـإنه ينبغي أن نكون على يقين من أن النظـم السياسـية هي في نهاية الأمـر افراز لواقع المجتـمعـات. لذلك يحسن أن يتوجّـه مجهـودنا في المنطقة العـربية الى تحديث الفكر والقيم الـسائدة في المجتمع. وإذا ما كـانت النظم السياسية مـستجيبـة لهذه القيم الجديدة فذلك ما سيـساعد على نشرها أما إذا كانت معارضة لهـا فإن ذلك سيؤدي الى الإطاحة بتلك النظم.

هذه المقاربة أراها مناقضة للاتجاه الذي سارت عليـه الانتلجنسيا العربية التي تصوّرت أن الاصلاح يأتي دائما من فوق.

وكما بيّن الأخ تويلبي فإن الازمات التي يعيشـها الانـسان في مجتمعاتنا بينه وبين نفسه هي التي ربّما ينبغي أن نعتني بها اعتناء خاصا لأنهـا هي التي ستؤدّي الى تغيير العلاقات داخل الأسرة أوّلا ثم في نطاق المجموعة الوطنية والمجموعة القومية وغيرها...

يجب أن يكون هناك سـعي مـتواصل دؤوب الى نشـر هذه القـيم على أوسع نطاق ممكن وبجميع الوسائل الخلاقة الممكنة من فنون وبرامج تعليم وإعلام وكلّ ما يساعد على تجاوز الأزمة التي يعيشها الفرد بين القيم الموروثة البالية والقـيم الحديثة حتى تصبح هذه القيم الكونية صالحة في نظر الانسان ويكون مستعدّا للدفاع عنها والتضحية من أجلها.

إنه المسار الذي توخته هذه الحركة في المجتمعات الغربية وهو ما عبّر عنه الاستاذ عبد الفتاح عمر بالانتقال من الخاصّة الى العامّة الذي سمح باستبطان القيم ودفع الانظمة الى الاعتراف بهذا الوعي الجديد وما عبّر عنه من مطالب.

عبد الفتاح عمر :

أعتقد أن للتنظيم السياسي الداخلي والتنظيم الدولي دورا لا يستهان به. فالانظمة الداخلية يمكن أن تحدّ من التمتع بالتسامح والحقوق كما يمكن أن تمثّل عاملا للدّفع والتطوير.

أما عن الدور الدولي فهو غير منقطع عن المجتمعات بل إنّ تأثيره كبير حسب نوعية الدول وطرق رؤيتها للأشياء. فإذا كانت الدول كما هو الشأن بالنسبة الى دول العالم الثالث تتميّز بشيء من محدودية النظر فمن الطبيعي أن يميل المجتمع الدّولي والتنظيم الدولي الى عدم التوازن وإلى هيمنة دول على دول أخرى. فهناك إذن بنية تحتية على مستوى كلّ دولة وفي العالم برمّته تؤثر في حقوق الانسان.

وأؤكد هنا على أن المسألة تبقى بالأساس مسألة ثقافية.. ففي البلدان العربية ما زالت الثقافة تقوم على التسلّط واللاتسامح في كامل عناصرها من تربية عائلية وتربية مدرسية وتربية اجتماعية وسياسية وتربية دينية. فالتربية العائلية تقوم على دور الأب المهيمن وتبعية بقية أطراف العائلة للأب أو لأكبر أفرادها عملا بمبدإ الطاعة فلا وجود لتوازن بين منطق المسؤولية من جهة ومنطق الحرية من جهة أخرى. والفرد في العائلة يعتبر نفسه غير مسؤول فالمسؤولية والقرار حكر على الآخر. ومازلنا لم نتوصّل بعد الى تربية عائلية تسمح لكلّ أفراد العائلة بالاسهام في القرار وتحمّل المسؤولية. أما على مستوى المدرسة ورغم ما شهدته مدارسنا من تطوّر فإنها مازالت تقوم على التلقين. فالمعلّم مثله مثل الاب لا ينطق الا بالحقيقة التي لا تقبل النقاش وإبداء الرأي. أما التربية والممارسة الدينية فإن الامور فيها تبدو مبسّطة الى حدّ غريب. ففي غالب الاحيان تقوم الممارسة الدينية وخصوصا الممارسة الاسلامية على تمييزات بسيطة تكاد تكون بهلوانية: حلال وحرام، حق وباطل، أبيض وأسود... فلا مجال لابداء الرأي واعمال النقد. وما حصل لنصر حامد أبو زيد مؤخرا هو أحسن دليل على الممارسة الدينية في المنطقة العربية.

فالمجتمع لم يسمح بعد بإيجاد الوسائل التي من شأنها أن تساعد على تنسيب الأمور واعتبار الحقائق الاجتماعية حقائق نسبية تقوم على صراع المصالح والآراء.

والممارسة الاجتماعية تبدو في غالب الأحيان ممارسة تسلّطية حيث يندرج الفرد في الاتجاه العام ضمن السّواد الأعظم والويل كلّ الويل لأولئك الذين يخرقون السّائد.

وإذا كان المجتمع على هذه الصّورة فإنه يؤثر لا محالة في تركيبة السّلطة التي ستبقي دقائق الأمور على حالها وتعجز عن المساهمة في تطويرها.

وإذا كان هناك شيء يمكن أن يساعد على تطوّر التسامح فهو الوقاية من اللاتسامح بدل الإغراق في إدارة اللاتسامح La gestion de l'intolérance.

علي المحجـــوبي :

لقد ذكرت فـيما سبق العقبـات التي تحول دون انتشار التســامح في بلدان العالم الثالث وأكّدت على دور العوامل الخارجية وتأثيرها في مسيرة التنمية لهذه البلدان.

ولدي اعتقاد راســخ بأن هنــاك علاقـــة جدليـة وثيقـة بين التسامح والتنميـة فلا تنمية بدون تسامح. والتطوّر الذي عرفته البلـدان الغربيـة هـــو أحسن دليـل على هذا الترابط.

ولكن طغيـان العوامل الخـارجية لا يمكن أن يحــجب عنّا أثر العوامل الداخلـية في تطوّر مسألة التسامح.

لقد طرحت قضايا التـسامح والديمقراطية في بعض البلدان العربيـة مثل تونس ومصر وسوريا منذ أواسط القـرن التاسع عـشر وها هي الآن تطرح بنفس الاسلوب تقـريبا. وتواصل طرح المسألة طـيلة هذه العقود ويطرح اشـكالية أساســية وهي مـدى اقتناع مجـتمعـاتنا بهـذا المشروع وهل وجـدت القاعدة الاجـتماعـية التي تدافع عنه والاجـهزة التي تســهر على تمريره وتقنينه ؟

فهناك شروط يجـب أن تتوفّر لقيـام أي مشروع وهي وجـود قناعـة لدى القائمين على شؤون المجتمع وأجهزة لتمرير المشروع وقاعـدة اجتماعيـة واعية تتبنّى المشــروع وتدافع عنه.

عبد الفتـاح عمــر :

لقـد أكدّ الاستـاذ المحجـوبي على أولويّة المعطى الخـارجي ولكن أخشى أن يصـبح هذا المعطى مبرّرا لا واقعيّا لكل الممارسات الخـاطئة والتجاوزات. فلا يمكن أن نبرّر المشاكل الداخلية دائما بمعطيات خارجية.

الطيـب البكـــوش :

إن ما أثارته مـجمل التدخـلات يحيلنا بالضرورة الى طرح القـضيّة الدينيـة في علاقتـها بالتـسامـح خاصـــة وأن اســتعـمـال بعض الاطراف للدين اليـوم يتناقـض بالضــرورة مع روح التسامح.

كما تطرح القـضية الدينية بإلحـاح بالنسبة الى ما نسـمعه اليوم من حـديث عن مسألة حوار الأديـان ممّا يدفعنا الى تســاؤل أساسي آخـر حول الجـدوى من وجود حـوار شكلي بين الأديان في حين أن بعض الديانـات قد قطعت أشواطا كبـيرة في تفكيرها حول ذاتها وفي تطوير علاقة الثقافة بالدولة داخل المجتمعات في حين ما زالت ديانات أخرى ترزح تحت سلطة اللامفكّر فيه والتـحريم بالاضافة الى كل هذا هل يمكن أن نعـتبر مبـدأ الحرية الدينية شرطا أســاسيا من شروط نشر روح التسامح.

التويلبـــي :

أودّ أن أجيب عن هذا التساؤل باختصار شديد. فكلّما تقدّس الرأي وتديّن أصبح مناقضا لروح التّسامح.

عبد المجيد الشرفي :

أنا لا أتفق كلّ الاتفاق مع الاخ التويلبي في مسألة التناقض بين الدين والتسامح لأنّ الدين ليس معطى مجرّدا بل هوالمحتوى الذي يصبغه الانسان على دين ما. فالدين لا يمكن أن يؤدّي مطلقا الى اللاّتسامح كما أن تقديس الرأي لا يؤدّي بالضرورة الى عدم التسامح. لقد تعوّدنا على اعتبار الدين كتلة واحدة وهي رؤية تلتقي مع التيار التقليدي الذي يعتبر الدين مثل الكتلة الجامدة الجاهزة وهي رؤية خاطئة منهجيا ومعرفيا. فالدين يمكن أن يفهم ويعاش بمقاربات مختلفة حسب الظروف المعرفية والتاريخية والثقافية والاقتصادية..

فلو افترضنا أن الدين قد أزيح بعصى سحرية فقد يعوّضه شيء آخر أتعس. فالانسان في حاجة الى إضفاء نوع من القداسة على الأعمال التي يتحمّل مسؤوليتها. وإن اعتبارات القداسة الدينية قد تكون في بعض الاحيان أهون من قداسات أخرى عرفتها البشرية في النازية وفي القولاق وغيرها من الاوضاع التاريخية.

فالتساؤل الأصح حسب رأيي هو ما هو الفكر الديني الذي يتعارض مع التسامح وما هو الفكر الديني الذي لا يتعارض معه؟ وما هي الطريقة التي يفهم بها الانسان الدين حتى لا يتعارض مع التسامح ؟

أما عن مسألة حوار الأديان فإن هذا السؤال غير متين الصّلة بقضية التسامح لان المسألة مرتبطة بوضع تاريخي عرفته المسيحية وهو تطوير لمبدإ التبشيرية اذ تبيّن للمسيحيين أنه يمكن لهم أن يصلوا الى أوضاع أفضل عن طريق الحوار السلمي في ظلّ الأزمة التي وصل اليها التبشير بالطرق التقليدية أما بالنسبة الى المسلمين فالمسألة ليست مطروحة بنفس الحدّة الا في المجتمعات التي توجد فيها أقليات مسيحية. وفي هذه الحالة بالذات أرى أنه يجب طرح المسألة في المستوى السياسي بالخصوص. فهل لغير المسلمين في هذه المجتمعات نفس الحقوق والواجبات التي للمواطن؟ أم يجب أن نتحاور معهم ولماذا نتحاور ؟.

أما اذا تعلّقت المسألة بمحتوى الفكر الديني وتطويره فإن الحوار بين فكر ديني تقليدي وفكر ديني غير تقليدي لا يمكن أن يأتي بنتيجة. ذلك أن الحوار الديني المفيد هو الحوار الذي يكون فيه المتحاوران متّفقين على نفسه الأسس ويؤمنان بنفس القيم حتى لا يتحول الحوار الى حوار صمّ.

التويلبي :

أعتقد أن الإشكال يتمثل في أن طبيعة الأديان أو طبيعة فهم الناس لها في هذه الفترة هو أنها غير قابلة للتغيّر والتغيير وتبعا لذلك يصعب أن نتصوّر قيام أي نقاش ايجابي حول قبوليّة الدين لهذه القضايا في حين أن الناس في مجتمعاتنا يتصورون أن أي نقاش من هذا النوع يمسّ الدين في جوهره. وسيظّل هذا الاشكال قائما في مجتمعاتنا كلّما حاولنا أن ندرس هذه القيم انطلاقا من واقعنا الثقافي والاجتماعي.

الطيب البكـوش :

أريد أن أختم المحـور الديني بسؤال آخـر وهو هل يمكن الحديث عن تجـارب أو أوضـاع اجتماعـية يستعمل فيـها الدين من قبل أطراف أو أجهزة أو أفراد استـعمالا لا يتناقـض مع روح التسامح؟

عبد المجيـد الشرفـي :

أنت تطرح قضيـة مستوى تحديث الفكر الديني في عالمـنا العربي. ومع الأسـف ينبغـي أن نقرّ بأن المحاولات في هذا الميدان قليلة محتشمة وتلاقي عـراقيل متنوّعة من الضمير الجمعي في نطاق المجتمع ولكن كذلك من المؤسسة الدينية التقليدية والسلّط السياسية التي تستغلّ الدين لشرعنة النظـام الحاكم. هذه هي العقـبات التي تواجه هذه المحـاولات. ولكن هذا لا يعني أن هذه المحاولات غـير ممكنة ولكنهـا محدودة وربّمـا تكون مقتـصرة على عـدد من الأفراد وفي نطاق الجامعـات وقلّما تصل الى المواطن العادي وإذا لم تنتشر هذه المحـاولات فإنه لا يمكن أن نتوقّع تغيّرا في هذا المجال.

عبد الفتاح عمـــر :

لو اهتممنا شيـئا ما بالبوذيّة وخاصة التاوية لوجـدنا تديّنا عميقا وممارسة متـعمّقة في التسامح.

أعود الى السؤال الأسـاسي حول الحرية الدينية. إن معاينة المجـتمعات البشريـة ماضيا وحاضـرا تبرز لنا وجـود ظاهرة الحاجـة الى التديّن وهـي ظاهرة ثقافـية وحضـارية لا يمكن الاستـهانة بها. والتنّكر للظاهـرة الدينية هو تنكّر للحضـارة لأنّ إسهام الديانات في الحـضارة البشرية اسهام أساسي.

لذلك فإن الدعـوة الى اللاّئكية أو العلمانيـة في مجتمـعات اسلامـيـة هي حسـب رأيـي أمور في غـير مـحلّها لأنّهـا تتنكرّ للظاهـرة الثـقافيـــة ولا تتفاعـل معهـا. فالمشكلـة هـي كيف للانســان أن يتـمـتّـع بحـقّ الانتـسـاب الى ديـن ما دون أن يوضـــع تحـت وصـايـة السلطة السياسيـة أو المجتمع أو الافراد. وهل يتمتّـع الانســان بحرية اختيار الدين الذي يرتضيه لنفسه وأن يتصرّف بـحرية في معتـقده ودينـه خاصة وأن الحـرية الدينيـة هي حرية باطنية لصـيقة بذات الانســان .

هذه أسئلة تطرح مسألـة حرية اختيار الدين ولكنّها تطرح كذلك قـضيـة الحريـة داخـل كلّ دين. ونلاحظ هنا أن الحـرّية الدينيـة ظاهـرة حديثـة نسـبيا وهـي مـحدودة المدى لان كـلّ دين يعـتـبـر أنه الديـن الحقّ ولا يقـبل أن تتطوّر الاديـان الاخرى لان تـطوّرها سـيكـون على حسابـــه.

ولكن حـقوق الانـسان تسـمح لكلّ انسـان أن يتـمتع بحـقّـه في اخـتـيـار الدين الذي يرتضـيـه لنفسـه وهذا يعني أن من حقّـه كذلك أن يـغيّر ديـنه أو أن يعرض عنه ويعـتنـق دينا جديدا. هذا ما أقـرّته عديد النصوص الدوليـة في مجـال حـقـوق الانسـان وهـو محلّ نقـاش

في عدد من المجتمعات. بصورة عامة وعلى المستوى الشكلي أصبح قبول الحرية الدينية اليوم أمرا لا يطرح إشكالات أساسية ولكن الحرية الدينية داخل نفس الدين ما زالت تطرح عديد الاشكالات خاصة في المجتمعات التي لا تقبل القراءات النقدية والآراء المختلفة.

والإشكال الأساسي بالنسبة الى الإسلام هو الإجابة عن السؤال التالي : هل القراءة الدينية للمسائل الدنياوية هي قراءة جامدة ووحيدة وهل يجب أن يتواصل طغيان المنقول على المعقول وأن يبقى المعطى الديني بمعزل عن المعطى التاريخي.

أعتقد أن الاسلام شأنه في ذلك شأن الديانات الاخرى لا يمكن أن يرفض تعدّد القراءات الا إذا التجأ الى التسلّط خاصة وأن مواقف المسلمين من المسائل الدنياوية الأساسية تختلف فتعريف الدولة الاسلامية مثلا لا يمكن أن يخضع لمعايير موضوعية كما أن الاسلام لم يأت باشكال معينة في التنظيم السياسي ولا بطرق محدّدة للعلاقات بين السلطات الخ.. ولذلك فكلّما وضعت محاولة لفرض قراءة معينة استنادا الى التاريخ أو الى التشريع فإن ذلك يندرج حسب رأيي ضمن التوظيف السياسي للدين لا ضمن الدين نفسه فلا يمكن تبعا لذلك أن نمزج بين المعطى الديني والمعطى الدنيوي.

وأودّ هنا أن أؤكد على أنه لا يمكن لأي مجتمعات سياسية أن تقوم على معطى ديني واحد اذا تواجد فيها أناس ينتمون الى أكثر من دين أو الى أقليات. وهنا يأتي مستوى المواطنة الذي يجمع بين مختلف مواطني الدولة الواحدة.

لذلك ألحّ على أنه يجب أن نميّز بين ما هو ثابت ومستقرّ وهي المسائل المتصلة بالعقيدة وبين ما هو متغيّر متصل بالقراءات الدينية للمعطيات الاجتماعية.

علي المحجوبي :

يخامرني تساؤل حول طبيعة الحركات الاسلامية السائدة الآن في العديد من البلدان الاسلامية. هل هي حركات دينية أم هي حركات سياسية لها جذور اقتصادية واجتماعية للدين فيها دور الغطاء والمبّرر. أنا أميل الى التحليل الثاني. فهذه الحركات نتجت عن أزمة وكلّما تأزمّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي نمت هذه الحركات وتطوّرت ويتدخل العامل الديني كمفجّر حين يكون الوضع قابلا للانفجار.

الطيّب البكوش :

هل يمكن أن نحصر مسألة التسامح في ضرورة تقنين العلاقة بين حرية الفرد وحرية الاخر ؟

عبد الفتاح عمر :

المسألة ليست مسألة حرية فحسب بل هي مسألة ثقافية تطرح حق الاختلاف أي حق التمتع بحرية الانتساب الى رأي أو معتقد آخر وحق الدّخول في حوار وصراع مع الآخر

لأنّ من طبيعة البشر أن يختلفوا وأن يتصارعوا حول الآراء والمصالح فالاختلاف في رأيي هو الحق الأوّل للإنسان.

الطيب البكوش :

أريد أن أختم ندوتنا هذه بطرح سؤال أساسي حسب رأيي وهو هل يمكن للتربية على حقوق الانسان والديمقراطية أن تساهم في تأصيل فكرة التسامح ؟

عبد الفتاح عمر :

إذا كانت مسألة التربية على حقوق الانسان تطرح بعض الاشكاليات في بعض المجالات فإن أضعف الايمان هو أن تقدّم معلومات للناس حول ما تتضمنه بعض النظم التربوية في عديد البلدان الاسلامية وغير الاسلامية من مظاهر عدم التسامح أو الدعوة الى عدم التسامح والتنكّر لانسانية الآخر وكرامته. فإذا كان العمل في مجال التربية على حقوق الانسان صعبا فلعلّنا يجب أن نقوم بخطوة أولى أساسية وهي اقناع الرأي العام بما تتضمّنه عديد البرامج والكتب المدرسية في عديد البلدان العربية الاسلامية من دعوة ظلامية صريحة لعدم التسامح.

علي المحجوبي :

يجب التأكيد هنا على دور التعليم الأساسي في دعم التسامح لما له من تأثير في العقليات لذلك وجب الاهتمام بإصلاح نظم التعليم وبرامجه بحيث تقوم على مبادئ التسامح والديمقراطية وحقوق الانسان. وللجامعة دور كبير في دعم التسامح والحوار مع الثقافات ونبذ التعصب والانغلاق .

عبد المجيد الشرفي :

أودّ أن أضيف أنه من الصّعب نشر ثقافة حقوق الانسان دون أن تقوم المؤسسات الجامعية بالخصوص بدورها الكامل في توفير المرجعيات الحديثة في هذا المستوى لان المسألة لا تتعلّق بنقل ما يوجد في أدبيات حقوق الانسان على المستوى الخارجي لكن لا بدّ من توطين هذه الادبيات ولابدّ من توطين هذه القيم وغرسها في البيئة الفكرية العربية.

وهذا من مسؤولية الجامعيين في المرتبة الاولى لأنهم هم الذين يوفّرون الأرضية المعرفية والثقافية التي يمكن أن يستمدّ منها المباشرون لدرجات التعليم الاخرى، الأسس التي يبنون عليها تعليمهم.

التويلبسي :

نعم إن لبرامج التعليم والتربية الأثر الكبير في دعم ثقافة التسامح ونشرها ويجب ألاّ نغفل الدور الخطير التي تقوم به وسائل الاعلام في تربية المواطن على المبادئ الانسانية وحين نلاحظ الطريقة التي يغطّي بها الاعلام في بلداننا أحداث الجزائر فإنه يمكن أن نتأكد من خطورة دوره حيث يمكن أن يحيد على القيم ويشوّهها.